

رؤية بسيكو- سوسولوجية لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر

الأستاذة بولحية شهرزاد
قسم علم الاجتماع- جامعة سكيكدة

مقدمة :

يعتبر حقل الطفولة من بين الحقول الخصبة للدراسة في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولعل من أبرز المشاكل الحديثة التي أصبحت محل اهتمام بالغ من قبل العديد من المختصين في هذا المجال نجد ظاهرة عمالة الأطفال، وعلى اعتبار أن الجزائر لم يسلم سعيها في الانفتاح على تطوير سوق العمل وترقية شروط الشغل من تنامي ملفت في نسب ومعدلات هذه الظاهرة.

كشفت دراسة حديثة قام بها عدد من الأكاديميين الجزائريين عام 2005 عن تنامي ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر، حيث بلغ عددهم حسب هذه الدراسة نحو 1.8 مليون طفل يتم استخدامهم بطرق غير إنسانية ولا مضمونة اجتماعيا في سوق الشغل بينهم، 1.3 مليون يتراوح عمرهم ما بين 6-3 سنوات من ضمنهم 56% من الإناث، في حين أحصت الدراسة 28% من الأطفال الذين يتم تشغيلهم في مثل هذه الظروف ولا يتعدى سنهم 15 سنة، وذكرت الدراسة أن 15.4% من هؤلاء الأطفال هم أيتام أو فقدوا أحد أبويهم، فيما يعيش 52.1% منهم في المناطق الريفية، كما كشفت دراسة أخرى حول ظاهرة تشغيل الأطفال في الجزائر قامت بها الهيئة الجزائرية لتطوير الصحة وترقية البحث "FOREM"، عن تواجد مليون طفل عامل في الجزائر ويزيد هذا العدد بـ 300 ألف طفل أيام العطل والمناسبات؛ ومن هذا المنطلق فقد جاءت اتجاهات الدراسات الاجتماعية المتمحورة حول عمالة الأطفال لتقصي مختلف الحقائق المتعلقة بالأبعاد المختلفة التي تساهم في تشكيل مثل هذا النوع من الظواهر بالإضافة إلى استعراض الجوانب المتعلقة بالمتغيرات الارتباطية، والتي لها علاقة وطيدة بتوجه الطفل نحو العمل.

- تعريف عمالة الأطفال:

تعددت التعريفات التي تناولت عمالة الأطفال بالتحليل وذلك على حسب المحددات الفكرية والدراسات العلمية و الامبريقية، وكذلك الهيئات الدولية والمنظمات الخاصة المعنية بمكافحة عمالة الأطفال، حيث لوحظ وجود نقاط مشتركة حيناً ومتباينة حيناً آخر في العديد من هذه التعريفات؛ ولكن إجمالاً يمكن تقديم تعريف إجرائي لظاهرة عمالة الأطفال للدلالة على الأطفال بين سني 7- 15 سنة والذين يقومون بمزاولة أنشطة اقتصادية ذات دخل مادي (1)

أورد العديد من الباحثين والمنظمات العالمية أشكالاً مختلفة للعمالة والتي يمكن تعدادها ضمن الفئات التالية: الأطفال الجنود، استغلال الأطفال في تجارة الجنس، استغلال الأطفال في الأعمال غير المشروعة، عمل البنات، عمل الأطفال في الشوارع، استغلال الأطفال في الأعمال الشاقة بما يشبه حال العبيد في القرون الوسطى، بالإضافة إلى العمل الشاق في المزارع والمصانع (2)، وهناك أيضاً أنواع أخرى من العمالة المستحدثة وبعضها له علاقة بما يصطلح عليه بالعمالة الموسمية.

- العوامل البيسيكو - سوسولوجية لتفشي عمالة الأطفال:

هناك كثير من الآراء التي تنتظر للأسباب والعوامل الرئيسية المساهمة في تشكيل ظاهرة عمالة الأطفال، وبالنظر إلى الإشكالية التي نتناولها هنا، فسنركز خاصة على العوامل النفسية والاجتماعية، غير أنه لا يمكن إهمال بعض العوامل الأخرى والتي قد تكون مؤثرة في بعض الأحيان وخاصة منها العوامل ذات الارتباط المباشر بحالة المجتمع ومنها الصراعات والأزمات السياسية والحروب، الظروف السكانية والهجرة وما إلى ذلك.

- العوامل الاجتماعية:

- التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة:

للأوضاع المختلفة للأسرة دور رئيسي في مجال تحديد مضامين وغايات التنشئة الاجتماعية، وفي تشكيل اتجاهات الطفل وتحديد ملامح شخصيته وعلاقته بالمجتمع الخارجي، فالأسرة بشكل عام هي الوحدة الأساسية في المجتمع، فهي تكيف وظائفها بما يتلاءم مع ظروف ونظم المجتمع الخارجي، هذا التكيف يؤدي للحد من التناقضات بين مصالح الأسرة الخاصة وظروف المجتمع ككل فتتخذ الأسرة قرارات تتلاءم والظروف المحيطة بها و من هذه القرارات تلك الخاصة بعمل الأطفال (3)، هنا نجد أن عمالة الأطفال ودرجة انتشارها تتأثران بعدد من العوامل الأسرية مثل حجمها ونوعية السكن والعلاقات الأسرية.

- الأوضاع الاجتماعية المرتبطة بظروف الفقر:

من المتفق عليه في الأوساط الدراسية أن السبب الرئيسي لعمالة الأطفال في الدول النامية، يرجع في أغلب حالاته وأوضاعه إلى الفقر، حيث يشكل مستوى الدخل المتدني الذي يتقاضاه الأطفال العاملون، والذي لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من الدخل الذي يتقاضاه الكبار في العديد من الحالات، المصدر المالي الوحيد الذي يحول دون وقوع الأسرة في براثن الجوع.

من المتوقع في ظلّ الرقابة وسوء توزيع الدخل في دول العالم الثالث، أن يدفع الفقر بكثير من الأسر للدفع بأولادهم إلى معترك الحياة المهنية في عالم غير متوازن في توزيع فرص العمل في مراحل مبكرة، كما يمكن القول أيضاً أن للفقر دور مؤثر في توريث الأطفال في الأعمال والنشاطات العسكرية والحروب، مثلما يحدث في دول إفريقيا الوسطى، فالتزايد الملحوظ وغير المنتظم في تعداد السكان

في المجتمعات الفقيرة وضعيفة الدخل يشكل ضغطا كبيرا على الموارد البشرية والاقتصادية وعلى البيئة وتنظيم مجالاتها، ويؤثر في نوعية الحياة وجودتها فيها، خاصة وأن العدد الأكبر من الزيادة في تعداد السكان في هذه المجتمعات، يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر والبؤس المطلق (4).

لذا وعلى اعتبار الجزائر قد مرت بأوضاع اقتصادية واجتماعية مبرّها الاضطراب والتوتر الاجتماعي، تركت خلفها واقع صعب وملء بالمشاكل والنكسات والاختلالات الهيكلية والأزمات الاقتصادية، التي أثرت في القدرة الاقتصادية العامة للبلد، حيث أكدت البيانات الإحصائية والاقتصادية أن معدل البطالة في الجزائر بلغ سنة 1995 حدا مخيفا، وهو 29.5% وأن 7.59 مليون جزائري يعيشون في فقر مدقع، منهم 2.76 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و3.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم (5)، وعلى أساس هذه الحالة المضطربة نشأت حالة من اتساع الهوة الفقر وتضخم القطاع الصناعي وتنامي مشكلة البطالة، وهنا نلاحظ وجود ارتفاع كبير في نسبة انتشار عمالة الأطفال، حيث نجدها منتشرة بالخصوص في الطبقات الفقيرة، حيث يعتبر الطفل مصدرا للدخل بالنسبة لأسرته.

- تأثير عامل التسرب المدرسي:

يميل بعض الدارسين لهذا العامل إلى تفسير التسرب المدرسي بالاستناد إلى قلة وعي الآباء بقيمة التعليم، ويستند هؤلاء الباحثين في تبريراتهم لتأثير هذا العامل إلى مجموعة من القرائن المرتبطة بانخفاض مستوى تعليم الآباء أنفسهم، ويفترض هؤلاء الباحثين أن ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء تعتبر قرينة على اتجاهاتهم السلبية نحو تعليم أبنائهم، وقد أحصت الجزائر في السنوات الأخيرة نسبة عالية من التلاميذ المتسربين من المدارس لأسباب عدة، وقد عملت الحكومة الجزائرية في هذا الإطار من أجل الحدّ من هذه الظاهرة من خلال استحداث مراكز كثيرة للتكوين المهني محاولة منها لاحتواء واستقطاب الآلاف من الأطفال المتسربين في إطار برامج الإدماج الاجتماعي .

- تأثير العوامل النفسية:

بالرغم من أن العوامل الاجتماعية في المحيط الأسري تشكل 80% من الأسباب التي تدفع الأطفال إلى الاتجاه للبحث عن ممارسات مهنية في إطار السعي للعمل، إلا أنه بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية، يمكن إبراز العديد من العوامل النفسية التي تساهم في وجود هذه الظاهرة في المحيط الأسري ومن بينها:

- محاولة توظيف القدرات الذاتية لتجاوز الضغط في المحيط الأسري.
- السعي للقيام بجهد نوعي وتحمل المسؤولية في سبيل ذلك، مع العمل على مواجهة الصعوبات، والذي يكون إراديا في أكثر الحالات.
- الميل لتكريس المناعة الشخصية تجاه الخلل الاجتماعي من خلال إبراز ميزة الاستقلالية الذاتية.

- بروز ملامح ومؤشرات التمرد لدى بعض العينات المتميزة من الأطفال في المحيط الأسري، والذين لهم رغبة كبيرة في الاتجاه نحو ممارسة بعض المهن والبحث المستمر عن العمل.

- محاولة تقليد حالة نموذجية معينة، والتي تكون غالباً مع الأقران والزملاء والأبناء من نفس الأحياء، وقد يكون كذلك بتقليد الكبار سواء داخل الأسرة أو خارجها.
- محاولة استغلال وقت الفراغ من أجل الحصول على دخل خاص، يتجاوزون به الضغط والحاجة.

- التنظيم القانوني الدولي المحدد والمقنن لعمالة الأطفال:

تمثل هذا التنظيم القانوني أساساً في مجموع الاتفاقيات الدولية منذ عام 1919 والتي اهتمت بتنظيم تشغيل الأحداث بالإضافة إلى تحديد السن القانونية الذي يجوز فيه تشغيل الأطفال وقد جاءت تباعاً كما يلي:

- الاتفاقية رقم 7 لسنة 1920 وحددت 14 سنة كحد أدنى للسن، التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في العمل البحري.

- الاتفاقية رقم 10 لسنة 1921 بشأن تحديد 14 سنة كحد أدنى لتشغيل الأحداث في الزراعة.

- الاتفاقية رقم 15 لسنة 1921 بشأن تحديد السن الأدنى، التي يجوز فيها تشغيل الشباب كمشرفين أو مساعدي مشرفين هو 18 سنة (6)

- الاتفاقية رقم 16 لسنة 1921 بشأن تحديد سن 18 سنة كحد أدنى للفحص الطبي الإجمالي للأحداث والشباب الذين يشتغلون على ظهر السفن.

- الاتفاقية رقم 29 لسنة 1930 حول الأعمال الشاقة، والتي طلبت فيها المنظمة العالمية للشغل OIT من الدول إلغاء العمل المجهد أو الإجمالي في جميع أشكاله، وإعفاء الأطفال منه.

- الاتفاقية رقم 33 لسنة 1932 بشأن الحد الأدنى لسن قبول الأحداث في الأعمال غير الصناعية، وهو سن 14 سنة.

- الاتفاقية رقم 58 لسنة 1936 بشأن تحديد السن الأدنى لاشتغال الأطفال بالملاحة البحرية، وهو أن لا يقل عن 15 سنة.

- الاتفاقية رقم 60 لسنة 1937 بشأن تحديد سن 15 سنة كحد أدنى لقبول الأحداث في الأعمال غير الصناعية (7)

- الاتفاقية رقم 59 لسنة 1937 بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في الصناعة وهو ألا يقل عن 15 سنة.

- الاتفاقية رقم 112 لسنة 1959 بشأن تحديد السن الأدنى لمن يسمح لهم بالعمل كصيادين وهي 15 سنة.

- الاتفاقية رقم 123 لسنة 1965 والتوصية رقم 124 لسنة 1965 بشأن الحد الأدنى لسن الذين يسمح لهم بالعمل تحت الأرض في المناجم وهو 18 سنة.

- الاتفاقية رقم 138 لسنة 1973 والتوصية رقم 146 لسنة 1973 بشأن الحد الأدنى لسن العمل في جميع القطاعات وهو 15 سنة والأعمال الشاقة 18 سنة، أما الأعمال الخفيفة بشرط المواظبة على استكمال التعليم أو التدريب فكان أقل من 15 سنة.
- أقرت المنظمة العالمية للشغل OIT بالإجماع سنة 1992 مبادئ البرنامج العالمي للقضاء على عمالة الأطفال.
- اقترحت المنظمة العالمية للشغل OIT سنة 1996 مناقشة اتفاقية جديدة من أجل القضاء على الأشكال غير القانونية لعمالة الأطفال.
- أصدرت المنظمة العالمية للشغل OIT في سنة 1998 إعلانا عالميا، يكون هذا الإعلان مرتبطا بالأولويات والحقوق الأساسية لحرية العمل النقابي، إلغاء العمل الشاق، وضع نهاية للاستعباد والقضاء على عمالة الأطفال؛ وعلى جميع الدول الأعضاء في المكتب الالتزام باحترام وترقية هذه المبادئ.
- تبني أعضاء المنظمة العالمية للشغل OIT بالإجماع في سنة 1999 مضامين وبنود الاتفاقية رقم 182 حول تحديد وتعيين أسوأ أشكال عمالة الأطفال (8)
- نشرت المنظمة العالمية للشغل OIT عام 2002 أول تقرير شامل حول العمل وأقرت يوم 12 جوان من كل عام كيوم عالمي لرفض عمالة الأطفال.
- نشرت المنظمة العالمية للشغل OIT عام 2004 أول دراسة شاملة حول تكاليف وإيجابيات القضاء على عمالة الأطفال.
- نشرت المنظمة العالمية للشغل OIT عام 2006 تقريرا شاملا ثانيا حول عمالة الأطفال، للتأكيد من جديد أن عمالة الأطفال في تناقص وتراجع تدريجي في العالم أجمع (9)
- تبنت المنظمة العالمية للشغل OIT سنة 2008 شعار: " التعليم هو الرد السليم على عمالة الأطفال (10).
- الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر:
- الاتفاقية الدولية رقم 138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل وهذا بتاريخ 30 أفريل 1984.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 والتي صادقت عليها الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1992.
- الاتفاقية رقم 182 المتعلقة بحضر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها وصادقت الجزائر عليها بتاريخ 28 نوفمبر 2000.
- الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته المعتمد بأديس أبابا في 07 جويلية 1990 والمصدق عليه من قبل الجزائر بتاريخ 8 جويلية 2003.
- الواقع الإحصائي لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر:
- يذكر هنا أن الجزائر عرفت ظاهرة عمالة الأطفال على مراحل متعددة بداية من مرحلة الاستعمار، حيث قدر عدد الأطفال العاملين في سنة 1954 ما بين 6-14

سنة 65 ألف طفل، منهم 55 ألف طفل يعملون في الزراعة؛ لكن هذا العدد تراجع بعد الاستقلال نتيجة سياسة التعليم الإلزامي التي انتهجتها الدولة الجزائرية، خاصة بين سنتي 1967-1988 حيث خصصت الدولة 4/1 ميزانية الدولة لقطاع التعليم؛ وحسب مصالح الديوان الوطني للإحصائيات ONS، فقد لوحظ أن هناك تراجعا في العمالة، خاصة بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 15 سنة بداية من عام 1966، والذي وصل عدد الأطفال العاملين فيها إلى 74 ألف ليصل عام 1977 إلى 12 ألف، أما في عام 1987 وصل العدد إلى 8000 طفل عامل، منهم 1000 بنت و7000 ذكر؛ هذا الانخفاض لم يدم طويلا وذلك بسبب الظروف المختلفة التي تعرضت لها الجزائر على مختلف الأصعدة، وصل عدد الأطفال العاملين بالنسبة للفئة العمرية بين 6-14 سنة إلى 21792 منهم 7510 في الحضر و14282 في الريف (11)، وكان تقرير لمنظمة اليونيسيف Unicef، أكد أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى عربيا في عمالة الأطفال مع مليون طفل عامل في الجزائر، 36 ألف طفل متشرد ومسعف، 500 ألف طفل متسرب سنويا، محاكمة 12 ألف طفل كل عام، 10% من الأطفال لا يدرسون و 6% منهم أميون وأكثر من 20 حالة اختطاف خلال كل 3 أشهر (12).

- الآثار المترتبة عن عمالة الأطفال في الجزائر:

بالرغم من إجماع الدارسين المهتمين بظاهرة عمالة الأطفال على وجوب معالجتها بالطرق المناسبة وإزاحتها من الواقع الاجتماعي للمجتمع، وذلك لما تشكله من آثار سلبية على المجتمعات والأطفال، والتي يمكن هنا إبراز أهم هذه السلبيات فيما يلي :

- عمل الأطفال يحرمهم من التمتع بمرحلة الطفولة ويجعلهم يتحملون مسؤوليات أكبر من سنهم .

- تعرض الأطفال لظروف عمل قد لا تتلاءم مع حالتهم الجسمانية أو العقلية، مما قد يؤدي إلى تأخر نموهم العقلي والبدني، الثقافي، المهني والسلوكي .

- هبوط مستوى الإنتاجية من حيث الكم و الكيف؛ فكثيرا ما نرى الآن أطفالا يقومون بأعمال تحتاج إلى الدقة خاصة في مجالي البناء والتشييد.

- دفع الكثير من الأطفال للعمل خاصة في مهن قد لا تتفق مع ميولهم أو قدراتهم

(13)

- التعرض للمخاطر الطبيعية مثل الضوضاء الشديدة، الحرارة والبرد مما قد يسبب لهم اختلال في الهيئة الفيزيائية (14).

- التعرض للكيمياءويات يؤثر على الوظائف الحيوية للأطفال.

- عمل الأطفال في الشوارع يعرضهم لخطر الاعتداءات الجنسية والجسدية .

- نقشي بعض العادات الضارة بين الأطفال من خلال الاختلاط كالتدخين مثلا.

- كثرة مخاطر العمل في سن مبكرة، خاصة ما يتعلق منها ببعض الأعمال الشاقة.

- زيادة نسبة المخاطر الميكانيكية، حوادث وإصابات العمل بين الأحداث عنها بين البالغين.

- تعرض بعض الأطفال لبعض الأمراض البيئية المعدية.

- عمل الأطفال في سن مبكرة يؤدي إلى حرمانهم من الحصول على قدر مناسب من التعليم.

- تضخم حجم قطاع الخدمات غير الإنتاجية نتيجة العمالة.

غير أنه يمكن إيجاد بعض الآثار الايجابية لعمالة الأطفال، كتحملهم للمسؤولية في سن مبكرة أو مساعدة أهاليهم في المصروف اليومي، لكن هذا لا يبرر ضرورة القضاء عليها وإيجاد الآليات المناسبة والميكانيزمات الرادعة لمثل هذه الظواهر، والتي تضر بالنمو الطبيعي للأطفال واحترام عدم تداخل المراحل الحياتية.

- **تصورات لحلول تطبيقية للتعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال:**

مع تضايف الاهتمام بضرورة القضاء على عمالة الأطفال، أصبح هناك إحساس متنام بحتمية التصرف السريع والجدري من قبل الحكومات والهيئات الحقوقية الدولية، فأصبح القضاء على هذه الظاهرة جزء لا يتجزأ من برنامج منظمة العمل الدولية، كما تعمل اليونيسيف في هذه البلدان وغيرها من البلدان المعنية بعمالة الأطفال لبناء بيئة وقائية للأطفال؛ وهي شبكة أمان تنشأ عندما تتحد جهود الحكومات وجميع أفراد المجتمع لحماية الطفل من كافة أشكال الاستغلال.

إن مشكلة عمالة الأطفال لا يمكن فهمها وعلاجها بمعزل عن بقية المشاكل، فالمشاريع بمفردها غير كافية؛ إذ أنه حيث تتمزق الأسر بفعل الفقر المدقع يتحتم تضايف السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل المساعدة في حماية كرامة حياة الأسرة، وعلى سبيل المثال يشكل توفير التعليم الإلزامي المجاني الممتاز حتى "الحد الأدنى للعمر" للدخول في الوظيفة، وهذا يختلف من بلد إلى آخر بحسب البلد وطبيعة العمل باعتباره عنصرا أساسيا في منع عمالة الأطفال.

الجزائر باعتبارها من بين الدول النامية التي تحارب الكثير من مثل هذه الظواهر الهامشية، نجدها تسعى لمحاربتها من خلال التركيز على أهمية التعليم ومحاولة القضاء على التسرب المدرسي والإسراع للمصادقة على اللوائح الدولية المكافحة لتشغيل الأطفال، وأيضا من خلال إيجاد بعض الحلول التدريجية من خلال العمل اللائق للآباء والتعليم الممتاز للأطفال والفرص الحقيقية للشباب، وأيضا العمل على وضع عقوبات رادعة للآباء أو أرباب العمل الذين يشغلون القصر.

خاتمة:

اعتبارا لكل ما يواجهه المجتمع الجزائري من تبعات اجتماعية واقتصادية وإنسانية على مختلف الأصعدة، فقد عرف بالمقابل وجود مساعي ونوايا ترجمت

الاهتمام بالعديد من المشاكل الاجتماعية، والتي من أبرزها عمالة الأطفال ارتفاعا واسعا، وذلك من خلال مختلف الأرقام والإصدارات التي تبثها المنظمات والهيئات الدولية سنويا، والتي صنفت الجزائر من خلالها كأولى الدول العربية التي يكثر فيها تشغيل الأطفال، وقد حاولنا التعرض لأهم الشواهد الواقعية التي تتميز بها هذه الظاهرة في الجزائر.

- الهوامش والإحالات:

- 1- بولحية شهرزاد: الأوضاع الأسرية وعلاقتها بعمالة الأطفال في المجتمع الجزائري - السوق الأسبوعية بالقل نموذجاً - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي غير منشورة، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، جامعة سكيكدة، 2009-2010 ص 19
 - 2- سليمان خالد، مرقعة سوسن: أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال، مجلة عالم الفكر، المجلد 30، الكويت، 2002، ص 128
 - 3- عبد الفتاح أماني: عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، 1، عالم الكتب، مصر، 2004، ص 66.
 - 4- غربي علي: إشكالية الفقر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 37.
 - 5- المرجع السابق، ص 45
 - 6- بولحية شهرزاد، المرجع سابق، ص 55
 - 7- عبد الفتاح أماني، المرجع سابق، ص 107
 - 8- Ziane Saïd : Déscolarisation, pauvreté et travail & Doumandji Gamra des enfants et jeunes adolescents en Algérie, revue sciences humaines, université Mentouri, n°25, Algérie, juin 2006, p 23
 - 9- بولحية شهرزاد، المرجع السابق، ص 23
 - 10- المفتشية العامة للعمل: بطاقة صحفية حول اليوم العالمي لمناهضة عمالة الأطفال، 2008، يوم 16 فيفري 2009 الساعة 11:30 <http://www.mtess.go.dz>
 - 11- Doumandji et ziane op.cit, p 21
 - 12- دليلة حديدان: قرابة مليوني طفل عامل و36 ألف طفل متشرد ومليون ضحية المأساة، يوم 2 جانفي 2009 الساعة 10:10 ، ص 1 www.echoroukonline.com/ara/national
 - 13- عبد الفتاح أماني، المرجع سابق، ص 101.
- بولحية شهرزاد المرجع سابق، ص 53